

Distr.: General  
26 September 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة من البعثة  
الدائمة لجمهورية أرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات  
الدولية في جنيف إلى رئيسة مجلس حقوق الإنسان

أود أن أوجه انتباهكم إلى أحدث حالة انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في جمهورية  
أذربيجان تتعلق بالعفو عن الجندي الأذربيجاني راميل سفروف والإمعان في تمجيده.

ففي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بينما كان الملازم الأرميني غورغن مارغريان البالغ  
من العمر ٢٦ عاماً نائماً، قُطِعَ جسده بالفأس حتى الموت على يد الملازم الأذربيجاني راميل  
سفروف. وكان الاثنان مشاركين في دورة تدريبية في اللغة الإنكليزية نُظمت في بودابست  
برعاية الناتو في إطار برنامج "الشراكة من أجل السلام".

وأفاد ضابط شرطة في بودابست بأن سفروف ارتكب جريمة القتل بقسوة غير  
عادية، إذ أوْشك رأس الضحية أن ينفصل عن جسده.

ومباشرة بعد اغتيال الملازم غورغن مارغريان، حاول راميل سفروف قتل أرميني  
آخر من المشاركين في الدورة كان يقيم في غرفة أخرى، وهو الضابط هايك موكوشييان.  
ولحسن الحظ، باءت محاولة القتل الثانية بالفشل. ولما اعتقلت الشرطة الهنغارية سفروف،  
اعترف باغتيال غورغن مارغريان وتأسف لعدم تمكنه من قتل الضابط الأرميني الآخر.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حكمت المحكمة الابتدائية في هنغاريا على سفروف  
بالسجن المؤبد غير القابل للاستئناف حتى عام ٢٠٣٦. واستند القاضي أندراس فاسكوتي  
في حكمه إلى الطابع المتعمد للجريمة ووحشيتها وحقيقة أن سفروف لم يبد أي ندم على



أفعاله. والواقع أن المحكمة اعتبرت دافع الكراهية الإثنية في ارتكاب القتل ظرفاً مشدداً للعقوبة. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أكدت المحكمة العليا في هنغاريا الحكم عقب الاستئناف الذي قدمه محامي سفروف.

والجدير بالذكر أن هذه الجريمة الشنيعة ما زالت تلقى ثناءً علنياً على المستوى الرسمي في أذربيجان ويستشهد بها لشباب أذربيجان كمثال على حب الوطن. وأطلق عدد من المنظمات وموظفي الدولة لقب "بطل الأمة" على القاتل بالفأس.

وأبلغت السلطات الأرمنية حكومة هنغاريا في مناسبات عديدة عما يجده هذا الفعل الإجرامي الذي ارتكبه راميل سفروف من تبرير وتمجيد تشجع عليهما أذربيجان على المستوى الرسمي، بما في ذلك من جانب الرئيس.

ولا يمكن أن يكون قد فات حكومة هنغاريا ملاحظة التصريحات العلنية العديدة التي أدلى بها مسؤولون أذربيجانيون على مختلف المستويات بشأن هذه القضية، وكان ينبغي أن تكون هذه التصريحات أساساً كافية للتشكيك في استمرار إنفاذ العقوبة في أذربيجان.

ودأبت حكومة هنغاريا، على جميع مستوياتها الرسمية، وحتى اللحظة الأخيرة، على التأكيد لحكومة أرمينيا بأنها لن تتخذ أي خطوات على الإطلاق من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء فترة حبس مرتكب تلك الجريمة الشنيعة، واستبعدت صراحةً احتمال أي خيار بتسليم السجين أو نقله. وآخر رسالة رسمية وجهتها جمهورية أرمينيا إلى وزارة الشؤون الخارجية في هنغاريا كانت في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢.

ورغم الرسائل العديدة التي وجهتها حكومة أرمينيا، فإن وزارة الإدارة العامة والعدل في هنغاريا أعلنت في رسالتها المؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ عن إصدارها إذنًا بنقل راميل سفروف إلى أذربيجان. وأشارت الوزارة في قرارها إلى اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٨٣ بشأن الأشخاص المحكوم عليهم.

ونفذت عملية نقل راميل سفروف دون أي مزيد من التأخير.

واعتبرت أرمينيا القرار الوارد أعلاه الصادر عن حكومة هنغاريا عملاً غير ودي يقوض علاقات التعاون الجيدة بين أرمينيا وهنغاريا. وكان ينبغي أن تتوقع حكومة هنغاريا تداعيات قرارها بنقل راميل سفروف الذي أدى بالفعل إلى إنهاء عقوبة يقضيها مرتكب فعل إجرامي. ومما يدعو إلى القلق الشديد أيضاً الطريقة التي تعاملت بها حكومة هنغاريا مع هذه القضية.

ونتيجة لذلك، قررت أرمينيا وقف علاقاتها الدبلوماسية وجميع اتصالاتها الرسمية مع هنغاريا. وبعد ذلك، حاولت السلطات الهنغارية تبرير إجراء النقل، ونشرت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ نسخة من المذكرة التي قدمت فيها أذربيجان ضمانات دبلوماسية إلى هنغاريا. ولكن الخداع الذي تعرضت له هنغاريا على مستوى الدولة من جانب أذربيجان

لا يعفيها من مسؤوليتها الأخلاقية في المساعدة في فعل إجرامي خطير. وعلاوة على ذلك، فقد ظلت أرمينيا تحذر بأن نقل سفروف إلى أذربيجان سيترتب عنه ما حدث.

وكدليل على أسباب التحذير المستمر من جانب أرمينيا، منح رئيس أذربيجان راميل سفروف العفو الكامل وإطلاق سراحه فور وصوله إلى أذربيجان. وعلاوة على ذلك، أُشيد به ومُجدّ كبطل قومي، ورُقّي إلى مرتبة رائد في الجيش بمرسوم صادر عن وزير الدفاع، ومُنح شقة، ودُفع راتبه عن السنوات الثماني التي قضاها في السجن في هنغاريا.

إن ممارسة التشجيع على العنف القائم على أسباب إثنية، وعلى العنصرية والإرهاب، على مستوى الدولة، عرضت جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم للخطر. وأثار الإجراء غير المبرر الذي قام به رئيس أذربيجان قلقاً كبيراً في المجتمع الدولي، وأدانتته بشدة أهم المنظمات الدولية وهيئات حقوق الإنسان، وكذلك دول عديدة. وصدرت تصريحات تعبر عن بالغ القلق والأسف عن الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، والمفوض الأوروبي لحقوق الإنسان، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وأود أن أذكر بالخصوص بعض ردود الفعل الهامة من جانب المجتمع الدولي.

ففي بيان مشترك، شدد الرؤساء المشتركون في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على "الضرر الذي ألحقه العفو عن مرتكب الجريمة وأي محاولات لتمجيده بعملية السلام في ناغورنو كاراباخ وبالثقة بين الجانبين".

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، صرح المتحدث باسم الأمين العام خلال تقديمه الإحاطات الصحفية اليومية بما يلي:

يساور الأمين العام القلق إزاء التطورات المحيطة بقضية السيد سفروف منذ نقله إلى أذربيجان في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ والعفو الذي منحه إياه السلطات الأذربيجانية لاحقاً. وتؤكد الأمم المتحدة مسؤولية الدول الأعضاء في التقيد بالمعايير الدولية ومبادئ سيادة القانون في القضايا الجنائية بهدف ضمان المحاسبة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونأمل ألاّ تلحق هذه القضية ضرراً في المستقبل بعملية السلام في ناغورنو كاراباخ والثقة بين الجانبين كما أبرز ذلك الرؤساء المشتركون في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البيان الذي أدلوا به مؤخراً. ولا يوجد بديل لتسوية سلمية للتراع في ناغورنو كاراباخ.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خلال تقديمه الإحاطات الصحفية اليومية:

يساورنا قلق شديد إزاء قضية راميل سفروف، الضابط العسكري الأذربيجاني الذي حكم عليه بالسجن المؤبد في هنغاريا عن جريمة القتل الوحشية

التي ارتكبها في عام ٢٠٠٤ وراح ضحيتها الضابط الأرميني غورغن مارغريان الذي كان مشاركاً في برنامج التدريب ذاته الذي نظّمته الناتو في هنغاريا. ومن الواضح أن القتل كان بدافع إثني.

والواقع أن دواعي القلق ترتبط بقيام هنغاريا منذ حوالي أسبوع بتسليم سفروف لأذربيجان حيث كان من المفترض أن يقضي بقية العقوبة، ولكن الرئيس الأذربيجاني عفا عنه، وأُشيد به علناً، ورقته وزارة الدفاع، فأحدث ذلك ضجة دولية.

وينبغي الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالحاسبة على الجرائم الخطيرة. وينبغي أن تُشجَب جرائم الكراهية المرتكبة بهذه الحسامة بدافع إثني ويُعاقب عليها بما يناسب حسامتها، لا أن تمجّد علناً من قبل القادة والسياسيين.

وإننا نتفق تماماً مع الرؤساء المشتركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين أعربوا في وقت سابق من هذا الأسبوع عن بالغ القلق إزاء "الضرر الذي ألحقه العفو وأي محاولات لتمجيد مرتكب الجريمة بعملية السلام في ناغورنو كاراباخ وبالثقة بين الجانبين".

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد البرلمان الأوروبي القرار المعنون "أذربيجان: قضية راميل سفروف" الذي يرد نصه كاملاً في مرفق هذه الرسالة\*.

وتتوقع أرمينيا من المجتمع الدولي أن يواصل التصدي السريع لمثل هذه القضايا الواضحة التي تثير القلق وتؤدي إلى تطورات غير مقبولة تفضي إلى تقويض احترام العدالة وحقوق الإنسان وكرامته.

وسأكون ممتناً إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) شارل أزنفور

\* استنسخ في المرفق كما ورد، باللغة التي قدم بها فقط.

## Annex

[English only]

### **European Parliament resolution of 13 September 2012 on Azerbaijan: the Ramil Safarov case (2012/2785(RSP))**

*The European Parliament,*

- having regard to its previous resolutions on the situation in Azerbaijan in particular those concerning human rights,

- having regard to the established practice of international law regarding transfer, namely the Convention on the Transfer of Sentenced Persons, under which it was agreed that cooperation should be developed in order to further the ends of justice and the social rehabilitation of sentenced persons, by giving them the opportunity to serve their sentences within their own society,

- having regard to the statement issued by its President, Martin Schulz, on 5 September 2012 concerning the pardon granted to Ramil Safarov in Azerbaijan,

- having regard to the joint statement issued by the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, Catherine Ashton, and Commissioner Štefan Füle on 3 September 2012 concerning the release of Mr Safarov,

- having regard to the statement issued by the Secretary-General of the Council of Europe, Thorbjørn Jagland, on 4 September 2012,

- having regard to the official letter received by the Ministry of Public Administration and Justice of Hungary on 15 August 2012 from the Deputy Minister of Justice of the Republic of Azerbaijan, Vilayat Zahirov,

- having regard to its resolution of 18 April 2012 on the negotiations of the EU-Azerbaijan Association Agreement,<sup>(1)</sup>

- having regard to the statement issued by the Hungarian Prime Minister, Viktor Orbán, on 3 September 2012, in which he gave an assurance that Hungary had acted in accordance with its international obligations,

- having regard to the Partnership and Cooperation Agreement between the EU and Azerbaijan, which entered into force in 1999, and to the ongoing negotiations between the two parties on a new association agreement to replace the previous one,

- having regard to Rules 122(5) and 110(4) of its Rules of Procedure,

A. whereas Ramil Safarov had been jailed in a Hungarian prison since 2004 after brutally killing an Armenian colleague during a course sponsored by NATO's Partnership for Peace Programme in Budapest; whereas Mr Safarov had pleaded guilty and had expressed no remorse, defending his action on the grounds that the victim was Armenian;

B. whereas on 31 August 2012 Mr Safarov, a lieutenant of the Azerbaijani armed forces who had been convicted of murder and sentenced to life imprisonment in Hungary, was transferred to Azerbaijan at the longstanding request of the Azerbaijani authorities;

C. whereas immediately after Mr Safarov was transferred to Azerbaijan the Azerbaijani President, Ilham Aliyev, pardoned him in line with the Constitution of the Republic of Azerbaijan and Article 12 of the Convention on the Transfer of Sentenced Persons;

D. whereas Article 9 of the Convention on the Transfer of Sentenced Persons, to which Hungary and Azerbaijan are both signatory parties, states that a person sentenced in the territory of one state may be transferred to the territory of another in order to serve the sentence imposed on him or her, provided that the conditions laid down in that convention are met;

E. whereas the Deputy Minister of Justice of the Republic of Azerbaijan, Vilayat Zahirov, sent an official letter to the Ministry of Public Administration and Justice of Hungary on 15 August 2012, in which he stated that the execution of the decisions of foreign states' courts regarding the transfer of sentenced persons to serve the remaining part of their prison sentences in the Republic of Azerbaijan were carried out in accordance with Article 9(1)(a) of the convention, without any conversion of their sentences; whereas he further gave an assurance that, according to the Criminal Code of the Republic of Azerbaijan, the punishment of a convict serving a life sentence could only be replaced by a court with a term of imprisonment for a specified period, and that the convict could be released on conditional parole only after serving at least 25 years of his or her prison sentence; and whereas the Azerbaijani authorities subsequently denied having given any diplomatic assurances to the Hungarian authorities;

F. whereas Lieutenant Safarov received a glorious welcome in Azerbaijan and a few hours after his return was granted a presidential pardon, set free and promoted to the rank of major during a public ceremony;

G. whereas the decision to set Mr Safarov free triggered widespread international reactions of disapproval and condemnation;

H. whereas on 31 August 2012 the Armenian President, Serzh Sargsyan, announced that Armenia was suspending its diplomatic relations with Hungary;

I. whereas Azerbaijan participates actively in the European Neighbourhood Policy and the Eastern Partnership, is a founding member of Euronest and has committed itself to respect democracy, human rights and the rule of law, which are core values of these initiatives;

J. whereas Azerbaijan has taken up a non-permanent seat in the United Nations Security Council (UNSC) for the 2012-2013 period and committed itself to uphold the values enshrined in the UN Charter and the Universal Declaration of Human Rights;

K. whereas Azerbaijan is a member of the Council of Europe and a party to the European Convention on Human Rights (ECHR) as well as to a number of other international human rights treaties, including the International Covenant on Civil and Political Rights;

1. Stresses the importance of the rule of law and of honouring commitments made;

2. Deplores the decision by the President of Azerbaijan to pardon Ramil Safarov, a convicted murderer sentenced by the courts of a Member State of the European Union; regards that decision as a gesture which could contribute to further escalation of the tensions between two countries, and which is exacerbating feelings of injustice and deepening the divide between those countries, and is further concerned that this act is jeopardising all peaceful reconciliation processes within the societies concerned and may

undermine the possible future development of peaceful people-to-people contact in the region;

3. Considers that, while the presidential pardon granted to Mr Safarov complies with the letter of the Convention on the Transfer of Sentenced Persons, it runs contrary to the spirit of that international agreement, which was negotiated to allow the transfer of a person convicted on the territory of one state to serve the remainder of his or her sentence on the territory of another state;

4. Considers the presidential pardon granted to Mr Safarov as a violation of the diplomatic assurances given to the Hungarian authorities in Azerbaijan's request for transfer on the basis of on the Convention on the Transfer of Sentenced Persons;

5. Deplores the hero's welcome accorded to Mr Safarov in Azerbaijan and the decision to promote him to the rank of major and pay him eight years' back salary upon his arrival, and is concerned about the example this sets for future generations and about the promotion and recognition he has received from the Azerbaijani state;

6. Takes the view that the frustration in Azerbaijan and Armenia over the lack of any substantial progress as regards the peace process in Nagorno-Karabakh does not justify either acts of revenge or futile provocations that add further tension to an already tense and fragile situation;

7. Expresses its support for the ongoing efforts of the European External Action Service (EEAS), the EU Special Representative for the South Caucasus and the Member States to defuse tensions and ensure that progress is made towards peace in the region;

8. Supports the Co-Chairs of the OSCE Minsk Group in their efforts to secure substantial progress in the peace process in Nagorno-Karabakh with a view to finding a lasting, comprehensive settlement in accordance with international law;

9. Insists that the EU should play a stronger role in the settlement of the conflict in Nagorno-Karabakh by supporting the implementation of confidence-building measures which will bring together Armenian and Azerbaijani communities and spread ideas of peace, reconciliation and trust on all sides;

10. Reiterates its position that the association agreement currently being negotiated between the EU and Azerbaijan should include clauses and benchmarks relating to the protection and promotion of human rights and the rule of law;

11. Condemns all forms of terrorism and the use of threats of terrorism;

12. Instructs its President to forward this resolution to the EEAS, the European Council, the Commission, the respective governments and parliaments of the Republic of Azerbaijan and the Republic of Armenia, the Council of Europe, the OSCE and the UN Special Rapporteur on human rights and counter-terrorism.